



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



*Corresponding author:

Dr. Ahmed Thamer Khayon
Sabah Nuri Suleiman
Hind Abdullah Khalil

University: Wasit University
College: Art college

Keywords:

University Education, Open
University Education,
Quality of Life

ARTICLE INFO

Article history:

Received 20 Apr 2023
Accepted 8 May 2023
Available online 1 Jul 2023

Open university education and quality of life opportunities in Iraq

ABSTRACT

Since the end of the twentieth century, human societies had changes in the political, economic, social and cultural fields, that didn't face it before. Perhaps the most important factors of these changes – which are more like a comprehensive revolution– are considered the progress in knowledge and technological fields which made a change in lifestyle and the work for individuals and communities. So it affected the Education in general, and especially in Higher Education: in terms of its concept, patterns, persons who benefits from it, and it also affected the objectives, programs and its acceptance systems. The Education in general and especially in Open University Education is a basic investment which constitutes the basis of all other investments. It is the focus of attention of all countries, whether developed or developing ones. So they haven't an alternative solution except accepting the current challenges, trying to predict future challenges and finding the necessary steps before they occur. So the subject of Open Education and its associated aspirations have an important position on the ladder of priorities of intellectual discussion today, especially if these priorities relate to the future of human beings, and the development of professional and future abilities. Hence, this study represents a research attempt to clarify the relationship between the Open University Education and quality of life opportunities. As the Education must have the key to progress and a tool of development, so the University is considered a specialized scientific institution which isn't limited to provide knowledge for generations, but also provides those knowledge applications as the basis of human and cognitive development, and provides life opportunities for its members.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>

التعليم الجامعي المفتوح ونوعية فرص الحياة في العراق

م.د أحمد ثامر خيون صبير/جامعة واسط/كلية الآداب
م.م. صباح نوري سليمان/ مديرية تربية البصرة
م.م. هند عبدالله خليل/ مديرية تربية تكريت

الخلاصة:

شهدت المجتمعات الإنسانية منذ نهاية القرن العشرين تغيرات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يشهدها العالم من قبل . ولعل أهم عوامل هذه التغيرات – هي أشبه بالثورة الشاملة – التقدم في المجالات المعرفية والتكنولوجية التي أحدثت تغييراً في نمط الحياة والعمل بالنسبة للأفراد والمجتمعات . وكان لهذا أثره علي التعليم بصفة عامة ، والتعليم العالي بصفة خاصة من حيث مفهومة وأنماطه والمستفيدين منه ، كما أثر علي أهدافه وبرامجه ونظم القبول فيه . وكما إن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي المفتوح بصفة خاصة هو استثمار أصيل يشكل القاعدة لكل استثمار آخر، وهو بؤرة الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، وليس هناك بديل سوى قبول التحديات الحالية ومحاولة التنبؤ بالتحديات المستقبلية وإيجاد الخطوات اللازمة لها قبل حدوثها. لذا يحتل موضوع التعليم المفتوح ، والتطلعات المرتبطة به موقعاً هاماً علي سلم الأولويات المطروحة علي الساحة الفكرية اليوم، خاصة إذا كانت هذه الأولويات تتصل بمستقبل البشر، وتنمية قدراتهم المهنية والمستقبلية و من هنا فإن هذه الدراسة تمثل محاولة بحثية لاستجلاء العلاقة بين التعليم الجامعي المفتوح و نوعية فرص الحياة ، انطلاقاً من أن التعليم لا بد أن يمتلك مفتاح التقدم وأداة التنمية، فالجامعة مؤسسة علمية متخصصة لا يدور نشاطها حول نقل المعارف للأجيال اللاحقة فقط، بل أيضاً حول تطبيقات تلك المعارف كأساس للتنمية البشرية والمعرفية ، وإتاحة فرص الحياة لأفرادها.

الكلمات المفتاحية : التعليم الجامعي، التعليم الجامعي المفتوح، نوعية الحياة

مقدمه :

شهدت المجتمعات الإنسانية منذ نهاية القرن العشرين تغيرات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يشهدها العالم من قبل . ولعل أهم عوامل هذه التغيرات - هي أشبه بالثورة الشاملة - التقدم في المجالات المعرفية والتكنولوجية التي أحدثت تغييراً في نمط الحياة والعمل بالنسبة للأفراد والمجتمعات وكان لهذا أثره علي التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعي بصفة خاصة من حيث مفهومة وأنماطه والمستفيدين منه ، كما أثر علي أهدافه وبرامجه ونظم القبول فيه ونظراً لما يتسم به العالم من التغير السريع في كافة المجالات المادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية فتعددت التحديات التي يتأثر بها التعليم الجامعي سواء كانت التحديات العالمية والتغيرات المتزايدة التي طرأت علي المجتمع وهذه المتغيرات فرضت علي التعليم كماً وكيفاً ، وما يؤكد ذلك تراكم مجموعة من التغيرات المترابطة مع بعضها مثل الثورة الديمقراطية التي أدت بدورها ظهور التحولات الديمقراطية والتي تؤدي إلي تضخم حركة العولمة

والانفتاح العالمي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وظهور التكتلات الاقتصادية والثورات التكنولوجية . ونتيجة لانعكاس المتغيرات العالمية والتحديات المحلية علي المجتمع أصبح مواكبه هذه المتغيرات والتحديات أمراً حتمياً ، وعلي الجامعة مواجهته ولهذا شهدت العقود الثلاثة الأخيرة في العراق اهتماماً متزايداً وتوسعاً كمياً بالتعليم الجامعي ، إلا أنه بقي قاصراً علي استيعاب الأعداد المتزايدة والراغبة في الالتحاق بهذا النوع من التعليم ، كما لم يواكبه تحسن في نوعية التعليم وجودته ليتواءم مع استجابة للمتطلبات الاجتماعية والثقافية والسياسية وكذلك الثورات المعلوماتية والتكنولوجية والإدارية ، وذلك لان معظم الجامعات التي يتوافر لديها ميزانيات كافية للتمويل لان الاعتماد الكامل علي التمويل الحكومي من الأسباب الرئيسية في ضعف تحقيق الجامعات لأهدافها ، حيث أدي ضعف التمويل اللازم للجامعات إلي تدهور نوعية التعليم بشده ، كما أن النقص في الموارد المالية للجامعة ينعكس أثره علي الناتج النهائي لها من حيث العدد أو النوع أو المستوي العلمي ، من هنا نتجت العديد من مشكلات التعليم الجامعي والتي أصبحت عائقاً للتقدم والتطور عالمياً ومحلياً وهذا يمثل تحدياً قوياً للحكومة وما يؤكد ذلك اتجاه الدولة للأخذ بسياسة نحو بركب نظام التعليم المفتوح. ويعد الأخذ بنظام التعليم المفتوح في عراق استجابة للمتغيرات الأساسية الواضحة للمجتمع العراقي ، والتي أكدت علي الحاجة إلي قيام مؤسسات جديدة للتعليم الجامعي تستثمر التكنولوجيا الحديثة وتتفاعل مع متطلبات المجتمع وسوق العمل الجديدة ، وتتسم بالتفوق التكنولوجي في العملية التعليمية ، وتحرر من قيود النظم الإدارية والمالية الحكومية التقليدية . وفي ضوء التراكم المعرفي الهائل والزيادة الكبيرة في المعلومات والثروة التكنولوجية المتمثلة في تقنيات الاتصالات والمعلومات ، كذلك التعليم مدي الحياة والتنمية المستدامة والحفاظ عي التنوع الثقافي والمشاركة الفعالة في كل جديد محلياً وعالمياً ، ومن منطلق أن الجامعة هي المكان الذي تتفاعل فيه مدخلات التعليم الجامعي المفتوح بعملياته المختلفة وصولاً إلي مخرجاته ، وهي التي تحدد أهدافها وخططها الإستراتيجية وآلياتها التنفيذية وفقاً لمتطلبات المجتمع والواقع المحيط بها . وتتبنى الدراسة الراهنة تعريفاً للتعليم الجامعي المفتوح بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يتضمن سهولة الحصول علي الفرص التعليمية ، والتغلب علي اللوائح التي تقيد قبول الطلاب في مؤسسة تعليمية معينة مما يساعد الدارس علي تحقيق أقصى درجة من الاستفادة من الإمكانيات التعليمية المتاحة ، ويعتمد في ذلك علي الوسائط التكنولوجية الحديثة ، ويتسم بالمرونة في القبول ، وطرق التدريس ، والمقررات التعليمية والتقييم حسب ظروف الطلاب كما أصبح التعليم الجامعي المفتوح أسلوباً عصرياً وجزءاً أساسياً لتطوير التعليم ، وضرورة حيوية لتعليم جماهير الشعب وتوفيره مدي الحياة لهم في كل المستويات التعليمية في الحاضر والمستقبل ولمواجهة الاحتياجات المتغيرة في سوق العمل ، وذلك في ظل التحولات الديمقراطية وتأصيل مبدأ حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص التعليمية ونشر مظهره التعليم المستمر ، ومن ثم أصبح التأكيد علي فلسفة هذا النوع من

التعليم وتفعيله مطلباً ضرورياً ، لأنه يستطيع الوفاء برغبات الطلاب الذين يريدون مواصلة التعليم الجامعي لما يتصف به من مرونة في القبول وطرق التدريس والمقررات وأساليب التقويم ، فضلاً عن مرونة إدارته وأساليب تمويله وتقويمه إنَّ شكل وطبيعة العلاقة بين التعليم الجامعي المفتوح وعوائده يعد مؤشراً علي جودة التعليم ومدى استثمار الثروة البشرية ، ويعكس في نفس الآن طبيعة مدخلاته .

المبحث الاول :

مشكلة الدراسة :

ومن ثم يتحدد إشكالية الدراسة الراهنة في تزايد أهمية التعليم الجامعي المفتوح في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي يشهدها العالم الآن ، فقد أصبح المتغير التكنولوجي والمعرفي أحد المحددات المهمة للتنمية ، بل وأحد المؤشرات الدالة علي مستوي التقدم الذي قطعه المجتمعات ، سواء كان ذلك في صورة القدرة علي خلق التكنولوجيا ، أو علي استيعاب التكنولوجيا الوافدة وتوظيفها ، الأمر الذي يعلي من شأن وأهمية التعليم الجامعي المفتوح ، مما دفع كثيراً من الدول إلي رصد الميزانيات الكبيرة وتوفير الظروف الملائمة للنهوض به . بالإضافة إلى ذلك يلعب التعليم الجامعي المفتوح دوره باعتباره قناة لتغيير فرص الحياة ، في هذه الحالة، فإن كان التعليم المفتوح متجانساً من حيث طبيعة الفرص المتاحة للطلاب ، فهو عادة ما يساعد علي تحقيق التوازن الاجتماعي لكونه يجعل الحركة بين الشرائح سهلة وميسورة ، غير أنه إذا تفاوتت في إطاره فرص العمل المتوقعة في سوق العمل ، فسوف يساعد في هذه الحالة علي تعميق التفاوت بين الشرائح الاجتماعية المختلفة .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية فيما يلي

1. الاهتمام ببرامج التعليم المفتوح ضرورة حضارية ، ومجتمعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وإنسانية للارتقاء بالعنصر البشري من أجل مواجهة جميع التغييرات المحلية والعالمية لتحقيق التنمية المستدامة .
2. يمثل التعليم المفتوح دوراً مستحدثاً لأدوار التعليم العالي في عراق ، وتفعيلاً لدور الجامعة في تنمية المجتمع والارتقاء بالمستوي العلمي والثقافي وهو ما يحقق أحد وظائف الجامعة في المجتمعات عامة ، والمجتمعات المحلية خاصة ..
3. محاولة لتقديم رؤية مستقبلية قد تستفيد منها منظومة التعليم الجامعي المفتوح في وجيه الجامعات نحو تفعيل برامج التعليم المفتوح من أجل توفير فرص التعليم المستمر للجميع سواء اللذين يرغبون في الارتقاء بمستوياتهم العلمية والثقافية أو تعديل تخصصاتهم لمواجهة تغيرات سوق العمل في العراق .

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- إلقاء الضوء علي أهم المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة التي تواجه التعليم الجامعي في العراق ، وأهم مشكلاته .
- 2- رصد الواقع الحالي للتعليم الجامعي المفتوح في العراق ، ومدى ملاءمته لمتطلبات الطلب الاجتماعي عليه .
- 3- التعرف على مدخلات ومخرجات التعليم الجامعي المفتوح في العراق .
- 4- التعرف علي دور التعليم الجامعي المفتوح في تشكيل نوعية فرص الحياة .
- 5- تقديم الرؤى المستقبلية لتطوير برنامج التعليم المفتوح في ضوء معايير الجودة وفقاً للاتجاهات العالمية والاحتياجات المحلية .

مفاهيم الدراسة :

1- التعليم المفتوح :

قد لا يوجد مفهوم شامل للتعليم المفتوح يجمع بين الفلسفة الصحيحة والطريقة التي تحققها ، وهذا ما أظهرته العديد من الدراسات التي حاولت توضيح مفهوم التعليم المفتوح ، إلا أنها قد أشارت معظمها إلى صعوبة الوصول لتعريف محدد له بحيث يجمع خصائص المفهوم في الأدب التربوي والاجتماعي ،ومن ثم يمكن أن ينسب إليه العديد من المعاني (حسن،1997،ص164) هذا ، وقد تعددت اتجاهات المهتمين حول تعريف التعليم المفتوح ، فبعضهم ركز علي أن التعليم المفتوح باعتباره تعليماً جماهيرياً مرناً لتحقيق تكافؤ فرص، مركزاً علي ظروف الدارس نفسه ، وكيفية تدريسه والمسؤولية الملقاة علي عاتقه ، وبعضها يؤكد بأنه يتيح فرصة ثانية للاستمرار بالتعليم . (ماكنزي وآخرون،1987،ص15)وهناك من ركز علي أنه يحقق المساواة من خلال تخطي العقبات التي تواجه الدارس ويوفر الخدمة التعليمية لهم ،

٢ - التعليم الجامعي المفتوح :

عرف مراد صالح زيدان التعليم الجامعي المفتوح بأنه النظام التعليمي الذي يتيح فرص التعليم الجامعي لأولئك الذين لم يتمكنوا من الاستفادة منها في الجامعات التقليدية لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو تعليمية أو جغرافية أو غير ذلك ، ويخفف من حده القيود المفروضة علي الدارسين ، ويتبع في سبيل تحقيق ذلك استراتيجيات تدريسية حديثة بغية دعم عملية التعلم الذاتي والمستقل وتوصيل التعليم في المكان والوقت الذي يلاءم ظروف الدارسين ، كما يتيح خدمات المساعدة للدارسين وإرشادهم لمواجهة المشكلات التي تعترضهم

أثناء التحاقهم ببرامجه (زيدان، 2002، ص86). كما عرفه إبراهيم محمد إبراهيم بأنه نظام يتيح فرص تعليمية وتدريبية إضافية للدارسين والراغبين والقادرين علي الاستفادة منها ، وهو مفتوح للجميع يقدم من خلاله برامج تعليمية وتدريبية متنوعة ذات مستويات متعددة ، تقدم للدارسين في الوقت والمكان المناسبين لظروفهم وإمكاناتهم ، ويتم التواصل بين المعلم والدارسين من خلال منظومة متكاملة تشمل لقاءات وجهاً لوجه في أماكن تواجد الدارسين ويتم تدعيم التواصل الثنائي "الحوار" بينهما عبر وسائط متعددة ، منها مطبوعات وشرائط الكاسيت الفيديو الإذاعة والتليفزيون ، والكمبيوتر ، ووسائل الاتصال المزدوجة والوسائط المتعددة التفاعلية ، وشبكة الانترنت ، وهذه الوسائل وغيرها تتيح للدارس التعامل مع البرنامج الدارس وفق حاجاته وإمكاناته (إبراهيم، 2002، ص14-18)..

3- نوعية الحياة :

في إطار الحديث عن نوعية الحياة تبدو لنا حداثة المفهوم ، و كما يعد مفهوماً جديداً لفكرة قديمة ، والحقيقة أن ثمة اختلافات عديدة تدور حول التصورات والمعاني المختلفة المتصلة بتحديد المفهوم ، والاعتبارات الذاتية والموضوعية التي تحكم رؤى الباحثين في هذا الخصوص

فمن الناحية اللغوية ، يري المتخصصون أن مصطلح النوعية له نفس معني الدرجة وتتراوح تلك الدرجة من مرتفع إلي منخفض ، من الأحسن أو الأفضل إلي الأسوأ أو العكس (Schuessler ,k. p131،1985.) (f;

أما مصطلح الحياة فيشير في اللغة إلي نمو والبقاء والمنفعة . (المعجم الوسيط ،ص220)وبذلك قد يستخدم مصطلح نوعية الحياة ليدل علي درجة التحسن في الفترة التي يحيها الفرد بين ولادته إلي لحظة وفاته وتشمل " طفولته ، شبابه، كهولته " كما تشمل صحته ، تعليمه ، وظيفته ...

المبحث الثاني:

التعليم الجامعي : وظائفه وتحدياته

تتمثل وظائف التعليم الجامعي في ثلاث وظائف جوهرية

الأولى : التدريس والتعليم والتدريب " إعداد القوي البشرية أي إعداد الكوادر والشباب لتولي دورها في العملية الإنتاجية بعد التخرج، أي أن ينظر للجامعة علي أنها مؤسسة إنتاجية من خلال إنتاجها للقوي البشرية ، وكذلك يمكن أن ينظر إليها علي أنها مؤسسة استثمارية لما تستثمر من الموارد البشرية باعتبار أن رأس المال البشري لا يقل عن رأس المال المادي بل إن رأس المال البشري يمثل ضرورة حيوية .

(مرسى، 2002، ص22-23)

والثانية: البحث العلمي يعد من أهم المهام الأساسية للتعليم الجامعي وهو من الضرورات التي تحتتمها ظروف العصر المتغير ، حيث التنامي المتزايد للمعارف والتدفق الهائل للمعلومات ، كما تشكل كيان الجامعة كمؤسسة منتجة ومطورة للمعرفة والبحث العلمي نشاط يقوم به فئة متميزة من الأشخاص لديهم مؤهلات وخبرات وصفات من بينها سعة المعرفة والعلم وله أهمية في إثراء المعرفة في حل المشكلات المجتمعية) ، ويُعد البحث العلمي نشاطاً يهدف إلى إعادة هيكلة المعرف وتطبيقها بما يتناسب مع احتياجات إعداد القوي البشرية والمشكلات التي تساعد في علاجها لمختلف المؤسسات والقطاعات وذلك لرفع كفاءتها وزيادة إنتاجها (الخميسي،2002،ص183-184)

والثالثة: خدمة المجتمع وتطويره من خلال خلق قنوات التواصل بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع الخارجي. لذلك تسعى "التربوية" بوظيفة إعادة صياغة المجتمع واستمرار التشكيل الاجتماعي، على مستويين (القصي،1995،ص197) : مستوى الإنتاج الإيديولوجي (العقائدي) ، ومستوى رفع كفاءة القوى المنتجة التي تخطط للنمو المادي للمجتمع وهو الذي يعد الباحثين الذين يسبرون أغوار المستقبل ويدلون إلى اتجاهاته والعوامل التي يحتمل أن تؤثر في رسمه. كما تعد الخدمات العامة التي تقدمها الجامعة لمجتمعها خدمات قيمة تؤدي للأفراد وللمجتمع علي حد سواء خاصة خارج نطاق الحرم الجامعي أكثر من كونها مجرد خدمات تنصرف إلى أمور تتعلق بالنظام الأكاديمي أو الجامعة ذاتها ، وتتعدد خدمات الجامعة للمجتمع فتشمل خدمات تعليمية وثقافية علمية ، والتراث الحضاري وإثراؤه ، والخدمات المهنية (أبو كلية،2001،ص127) . ولاشك أن ذلك يدل على أن للجامعة دوراً مهماً ومتكاملاً في خدمة المجتمع أن وظائف الجامعة متكاملة حيث تبدأ من إعداد القوي البشرية والتأكيد علي البحث العلمي الذي يهدف في حد ذاته إلى خدمة المجتمع .

سوف تتناول الدراسة في هذا الجزء أهم المتغيرات والتحديات العالمية و المحلية التي تواجه التعليم الجامعي في العراق ، والتي تدعو لوجود نظام تعليمي جديد علي المستوي الجامعي ألا وهو التعليم الجامعي المفتوح .

1- المتغيرات العالمية المعاصرة : يشهد العالم اليوم ثورة علمية وتكنولوجية هائلة ، كما يشهد انبثاق قيم ومفاهيم جديدة في المجالات المختلفة أعادت تنظيم العلاقات البنوية بين هذه المجالات، كما أعادت تنظيم العلاقات بين الدول بعضها البعض ، أبرز هذه المتغيرات :

أ- التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي :

يعيش العالم اليوم في عصر يتصف بالثورة العلمية والمعرفية، حيث وصل الرصيد العلمي من المعرفة إلي حد الانفجار الذي لا تستطيع معه المنظمات التعليمية مهما كانت وشائعاً وأدواتها أن تبلغ منه إلا النذر اليسير . وغير خاف أن هذا التقدم أن التدفق اللامتناهي للمعرفة والمعلومات قد أفرز العديد من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي، من أهمها : أن مهمة التعليم الجامعي لم تعد قاصرة علي تخريج متخصصين

محلين، بل إعداد أفراد قادرين علي تفهم التقدم العلمي الهائل والتعامل مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية ومواجهة مخاطر الهيمنة التكنولوجية من الدول الأخرى، ويمتلكون القدرة على تطبيق وتطبيق هذه التكنولوجيات وتطبيقها محلياً ، ولا بد أن يتسلح التعليم الجامعي بفلسفة وآليات جديدة تـ تلك كانت سائدة ، ففي ظل التفجر المعرفي الدائم لا يمكن أن ينجح النقل للمعرفة كهدف التدريس بالتعليم الجامعي ، بل لا بد من تنمية أساليب التفكير والإبداع والمهارات المناسبة لاستخدام وتطبيق التكنولوجيا تختلف عن الجديدة . (سكران ،1990،ص186-187)

التحدي التكنولوجي وأثره على العملية التعليمية الجامعية : قد تساعد التكنولوجيات الجديدة على تغيير طبيعة التعليم من الشكل التقليدي للفصول الدراسية التي تعتمد على الاتصال المباشر بين المعلم والمتعلم إلى أشكال أخرى من التعليم. (الهلالى،2006،ص240)فعلى الرغم من الجهود الكبرى والمتنوعة التي تبذلها الدولة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فإن هناك عوامل عالمية وأخرى محلية، قللت من عوائد تلك الجهود، فمن أهم هذه العوامل العالمية على سبيل المثال نجد : هيمنة العامل الإقتصادي كعامل أساسي في عمليات التنمية البشرية وما صاحب ذلك من تحول في العملية التعليمية من التركيز على الكم وتكافؤ الفرص إلى التركيز على الكيف والتنافس الفردي والكوكبية، أما العوامل المحلية، فبدأت في السبعينات حيث سياسة الانفتاح الإقتصادي وما تبعها من سياسة الخصخصة للمشروعات الكبرى في الثمانينات حتى الآن، مما أسهم في إعادة هيكلة الطبقة في العراق، وزيادة نمو القطاع الخاص وتقلص دور الدولة، وإنعاش التعليم الخاص وصدور قانون إنشاء الجامعات الخاصة في التسعينات، وبداية تآكل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حتى تبين عدم تكافؤها اجتماعياً بالفعل. لقد أدى النمو السريع في فنون صنع الأشياء ، ومن بعد الحرب العالمية الثانية، إلى إحداث عدة تغيرات في نوعية وطبيعة القوى العاملة، وأهم هذه التغيرات هو ازدياد الحاجة لعاملين أكثر معرفة ومهارة وأكثر تخصص ، فأصبح عهد اليوم هو عهد التخصص و بشكل واضح. وترتب علي هذه التحديات التي تفرضها التكنولوجيا المتقدمة عدة تحولات كبرى في التعليم الجامعي أبرزها: ظهور أنماط جديدة للتعليم الجامعي منها ما يسمى بالجامعات التخيلية والتي لا تضم مبني أو حرم لكنها تضم أكبر الأساتذة يتصلون بالطلاب في أماكنهم دون انتقال الأستاذ أو الطالب ، وظهر فكرة الجامعات الالكترونية المفتوحة والتي تقوم علي شبكات ونظم معلومات متكاملة المعرفة والتقنيات والأنماط التعليمية الجامعية والتي يجب أن تصبح متحررة من قيودها الزمنية والمكانية وبحيث تصبح مصاحبة لعمليات الإنتاج ، الأمر الذي يكسب التعليم والعمل معا صفة إبداعية. ونظراً لهذا التقدم والنمو المعرفي والتكنولوجي الهائل أصبحت مؤسسات التعليم العالي والجامعي ببنيتها التقليدية عاجزة عن مواكبة مسابرة هذا التطور ، الأمر الذي جعل البحث عن

/ وقائع المؤتمر العلمي السابع تحت شعار (العلوم الانسانية بين التحديات الراهنة والافاق) 50(2) Lark Journal (2023)
المستقبلية) الذي اقامته كلية الآداب في جامعة واسط بتاريخ 2023/7/1
بدائل ونظم جديدة لملائمة طبيعة هذا العصر وتغييراته أمراً ملحاً وضرورياً وكان من بين هذه البدائل التعليم
الجامعي المفتوح . (سلطان،2003،ص19)

ب - العولمة والتبعية الثقافية :

وفي الآونة الأخيرة فقد ألفت ظاهرة العولمة بتبعات كبيرة علي التعليم العالي والجامعي ، فقد بات الجميع يؤمنون بضرورة تعظيم دور العلم والتكنولوجيا في دعم القاعات الاقتصادية المختلفة حيث أنها تواجه تحديات دولية خطيرة و مترامنة ، ولاشك أن دور الجامعة يتجاوز مرحلة الدراسات الجامعية الأكاديمية إلي الدراسات التخصصية بهدف تأهيل الخريجين للمشاركة في حل المشكلات التي تواجه كافة مؤسسات الدولة ، وخاصة القطاع الصناعي والإنتاجي والقطاع الخدمي (مدكور،2000،ص131)من هنا فرضت العولمة نفسها على الساحة البحثية، وأوجبت إلقاء المزيد من الضوء على فهمها لغوياً واصطلاحياً. فمن تعريفات العولمة أنها تعني في دلالتها اللغوية جعل الشئ عالمياً، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، وهو ما حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة " في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عنه بالفرنسية بمصطلح ""، ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها العولمة فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع في اللغات الحية كافة هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد ، سواء أشارت بذلك إلى انكماش العالم أو إلى ازدياد الوعي بالعالم ككل، والعولمة الاجتماعية تعني عولمة مجال الخدمات في شتى مجالات الحياة معا في الاعتبار أهمية سيطرة النظرة العلمانية للحياة والطبيعية الإنسانية (الجوهري،2005،ص15) . كما تحتل الهوية موقعاً مهماً في آفاق العولمة ، حيث تأثرت الهوية نتيجة لتفاعلها مع توجهات العولمة الكاسحة تأثراً قويا إلا أن الذاتية الثقافية ، كهوية الفرد وخصوصية تنمو وتتطور وتتعدل مع المعايضة عبر الزمان والمكان فالمطلوب هو تنمية الخصوصية وتطويرها وإثرائها لا مجرد الحفاظ عليها أو جمودها وافتقارها. مع واستجابة لمتطلبات هذا النمط من التغيير والتحديات ، تفاعلاً . أحداثه، وانطلاقاً من القناعة بأهمية دور التعليم في تحقيق الوثبة الحضارية المنشودة، بدأت كثير من المجتمعات في مراجعة نظمها التعليمية، وحظي موضوع تطوير المعلم باهتمام خاص، نظراً لتعدد الأدوار التي يقوم بها خاصة في ظل التغيرات الهائلة التي حدثت في نهاية القرن العشرين، وتلك المتوقعة في القرن الحادي والعشرين حتى يتمكن من التفاعل الإيجابي مع خصائص ومواصفات إنسان القرن الحادي والعشرين المتقرد وغير النمطي، والممارس للتأمل والاستقصاء والتفكير النقدي، والمقترن بثقافته والمعتز بعقيدته، والمحترم لثقافته وثقافة الآخرين، وعقائدهم، والمقبل على التعلم الدائم والقادر على التعلم الذاتي والإنسان المنتج معرفياً، والمبدع تكنولوجياً. (ضحاوي،2009،ص15) وهكذا فإن العولمة تفرض علي التعليم الجامعي إعادة صياغة

المهارات التي يقدمها للطلاب من أجل الحصول علي فرصة عمل مناسبة وإكسابه القدرة علي المنافسة في الخدمات المجتمعية ، وهذا ما يؤكد فكرة الاتجاه نحو التعليم الجامعي المفتوح من أجل إعداد كوادر بشرية تتناسب مع عصر العولمة وذلك لقدرة هذا الاتجاه علي توفير سبل التعليم مدي الحياة التي تسمح بالتكيف مع معطيات العصر ومواجهة تحدياته .

التبعية الثقافية أثرها على التعليم الجامعي : يمثل الاختراق الثقافي أشد المخاطر التي يواجهها التعليم بوضعه الحالي، الأمر الذي يستوجب ضرورة إيجاد صيغة يتكامل فيها التعليم مع الثقافة ليؤدي دوراً متكاملماً في بناء المواطن العراقي (حسن وآخرون،2004،ص119) . فلا يمكن إنكار تأثير الغزو الفكري والثقافي على الهوية القومية. تتمثل أهم نتائج الاختراقات الثقافية على المنظومة التعليمية الجامعية بالعراق في حدوث ازدواجية أو ثلاثية للنظم التعليمية بالعراق، حيث حدوث الانفصام الثقافي والاجتماعي الذي تسبب في تكوين تشكيلات وفئات إجتماعية ذات أنماط متغيرة ، كما إن قضية تعريب التعليم الجامعي، ليست كما يبدو من أول وهلة مجرد مشكلة تتعلق بالتعامل داخل الجامعات باللغة العربية، ولكنها ترتبط بقدرة تلك الجامعات على صور هو الاضطلاع بكافة وظائفها العلمية و الإجتماعية ، بالإضافة إلى عملية أمركة العالم أو نشر الثقافة الأمريكية، إنما تتجه نحو الزعامة المنفردة للولايات المتحدة وهي أحدث للهيمنة الاستعمارية المتمثلة في عملية رسملة العالم، أو نشر المبادئ الخاصة بالنظام الإقتصادي الرأسمالي، ومن ثم حدوث ما يسمى بالتجانس أو التشابه الثقافي أو ما يطلق عليه عملية استنساخ النمط الغربي وتكون الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة . و انتشار ظاهرة التوحد في العملية التعليمية وهو ما تعكسه أنظمة التعليم من ما يطلق عليه نمذجة التعليم" طبقاً لتقاليد المؤسسات والجامعات الغربية، والأهم من ذلك كله، أنه لا يزال المجتمع العراقي، غير قادر أو غير مستعد لهذا الانفصال الشبكي المعقد من الروابط المؤسسية والثقافية (نجيب،2006،ص21) . إن قضية استيراد التكنولوجيا ونقل العلم الجاهز، لدى أبنائنا في تعليمهم، أصبح غير مجدي لهم بالمرّة خاصة في تعليمهم لقيم البحث والاستقصاء وما يرتبط به من مهارات المعارف وقيم الاكتشاف وأخلاقيات العلم وممارسة المهن المختلفة.(حجي،2005،ص2) قي ضوء ما سبق ، وفي ظل تحديات العولمة تبرز خطورة، تعدد الأشكال الثقافية وأنماط الغزو الثقافي وأزمة الهوية. كما أصبحت قضية التعريب الكلي للغة التعليم خلال مراحلها المختلفة، بما فيها التعليم الجامعي، مشكلة جوهرية في حد ذاتها، فقد ترتب عليها تعزيز عملية الانفصام الثقافي بين المتخرجين وقضايا مجتمعهم العراقية واليومية على السواء، ولا يعني ذلك إهمال اللغات الأجنبية وإنما ضرورة أن يستقيم سلم الأولويات. فالحفاظ على الهوية والحفاظ على التراث الثقافي، إنما يعني الحفاظ على المعتقدات الدينية التي يتم وضع النظم ها ووفقاً لمبادئها.

ج الشراكة والتكتلات الاقتصادية :

ثورة التكتلات العالمية - الاقتصادية، هي ثورة ترتبت علي الإدراك العميق بأن العالم لن تنسني إدارته بوصفة أجزاء متناثرة ، بل كوحدة متكاملة ، حيث أنة لم يعد بإمكان أي دولة منفردة مهما تكن أن تستغني عن غيرها من الدول الأخرى، فالتعاون الدولي وتشابك المصالح والاعتماد المتبادل أصبح له دور هام في توجيه الاقتصاد العالمي (الدهشان،1998،ص29).

ولقد ساعد علي بلورة ذلك ما شهدته العالم من تحولات ، أبرزها: تطور هائل في وسائل الاتصال ، حيث بات البعض يتحدث عن القرية العالمية التي يمكن فيها الاتصال والتلاقي بين كل الأرجاء في كل الأوقات ، زوال وإزالة الحواجز المذهبية والأيدولوجية. وتهدف هذه التكتلات بصفة أساسية إلى تدعيم القدرات التنافسية لاكتساب الأسواق وضمان حصة سوقية متوازنة ويتطلب هذا من كل دولة تنمية قدراتها الذاتية لخلق نمو هذه العوامل تحكها في هذه الاتفاقيات معايير تحدد مستواها ومدى فعاليتها ، هذه المعايير هي معايير الجودة شاملة موحدة تتخذ كوسيلة لضبط جودة المؤسسات علي اختلاف أنواعها سلعية وخدمية . وتهدف هذه التكتلات بصفة أساسية إلى تدعيم القدرات التنافسية لاكتساب الأسواق ضمان حصة سوقية متوازنة ويتطلب هذا من كل دول تنمية قدراتها الذاتية لخلق نمو مضطرد في عوامل التنافس الأساسية والتي أبرزها : الإدارة، القدرة البشرية ، والجودة ، وهذه العوامل تحكها في هذه الاتفاقيات معايير تحدد مستواها ومدى فعاليتها ، هذه المعايير هي معايير لجودة شاملة موحدة تتخذ كوسيلة لضبط جودة المؤسسات علي اختلاف أنواعها سلعية وخدمية ، هذا ، وتتمثل مظاهر السوق العالمي وأثره على النظام التعليمي الجامعي بالعراق في إعادة النظر في تطوير المناهج ونوعيات التعليم بأكملها، بما يتناسب وآليات الإنتاج وما يجري في المجتمع من تطورات تتعلق بالجانب الإقتصادي والبيئة الإجتماعية ، كما ظهرت العديد من التحديات المتصلة بالجوانب التعليمية تلك المشتملة على مسائل عديدة لمطالبات القرن الحادي والعشرين ومن أهمها قضية التعليم المستقبلي ، (زاهر،2004،ص321) كما إن ما يتسم به العصر الذي نعيشه من سرعة التغير والتراكم المعرفي وانتشار وسائل الاتصال وسهولة الحصول على المعلومات يجعلنا في أشد الحاجة إلى تعليم يعد الفرد للحياة المعاصرة لكي يؤدي أدواره التي يتوقعها منه المجتمع على أكمل وجه، ذلك يتطلب إعداد الطالب وتأهيله بصفته كائناً يتعامل مع مفاهيم عصر العولمة في القرية الإلكترونية، وتدفق المعلومات بها بلا حدود عبر الكمبيوتر وشبكة الإنترنت ،ويكمن دور التعليم الجامعي في تنمية القدرة على الوصول إلى المعلومات أكثر أهمية من دوره في تقديم المعلومات الأساسية تلك هي النتيجة الطبيعية للسياسة الغربية المعتمدة على الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أوجدت قدر عال من المرونة في التعليم مما إتاحة لطلابه الكثير من

الخيارات حول كيفية وأين ومتى يتعلمون، كما أتاح لهم ممارسة المزيد من التفاعلية، تحقيقاً لمزيد من الاستقلالية الذاتية (Christopher Ziguras, 2001, p16),

مما سبق يتضح أن التكتلات الاقتصادية تعد مثلاً واضحاً للانفتاح الاقتصادي وسيطرة مفاهيم السوق وآلياته علي النظم الدولية وكذلك الشركات العملاقة عابرة القارات التي لا تضع اعتبارات اجتماعية أو أخلاقية وإنما البقاء للأقوى اقتصادياً وفق المعايير الدولية لمنظمة التجارة العالمية ، ولهذا تفرض متطلبات الاقتصادية علي المجتمع بعامه، والتعليم بخاصة أن يكون لهما دور فعال من خلال برامج يمكن أن تحقق التواصل بينها وبين ما يحدث في العالم من تغيرات وكذلك لهما دور ضرورة الاهتمام بعناصر الجودة الشاملة في كافة مجالات الحياة بما فيها التعليم الجامعي .

د- التحولات الديمقراطية :

تعد الديمقراطية مبدأ من المبادئ السامية ، والذي ناضلت من أجله الشعوب علي مر العصور والفترات التاريخية سعياً لإحرازه ، دعماً للمساواة والعدالة ، إقراراً لمبادئ المشاركة في صناعة القرارات الأفراد والشعوب ودعماً للسلام الاجتماعي ذلك الذي لا تنفرد العلاقة بينه وبين تأصيل قيم الديمقراطية ، لأنه يعتمد علي عاملين هما من أصل الديمقراطية : الديمقراطية السياسية ، والعدالة المتعلقة بمصير الاجتماعية . وإن كان مفهوم ديمقراطية التعليم الجامعي يعني توفير فرص تعليم جامعي متكافئة لأصحاب الاستعدادات والاتجاهات والاجتهادات المتناظرة فلا تقتصر ديمقراطية التعليم الجامعي علي قضية القبول فحسب وإنما تتعداها وتشمل جميع الظروف المناسبة التي تيسر علي الطالب متابعة دراسته الجامعية دون صعوبات علاوة علي أن هناك عوامل أساسية تؤثر في سياسة التعليم الجامعي منها : ديمقراطية التعليم والأهداف الاجتماعية للتعليم الجامعي والتي تأخذ في الاعتبار نوعية الموارد البشرية المطلوبة لخدمة المجتمع ، وكذلك الموارد المتاحة التي تتطلب الانتقاء نتيجة تزايد الطلب الاجتماعي علي التعليم الجامعي ، وقدرة النظام علي التجدد والتنوع أي تطبيق سياسة الانتقاء في الجامعات، ومع التحليل التفصيلي للسياق التعليمي بالمجتمع العراقي تبرز جوانب القوة والضعف، ويحدد مدى المساواة أو عدم المساواة بين الجماعات المتميزة وغير المتميزة في المجتمع، كما يوضح التأثيرات المرتبطة بالسياسات والممارسات التي يمكن معالجتها من خلال السياسات الاجتماعية . فهناك البعض ممن ربطوا بين إصلاح قضايا التعليم في العراق وبين ضرورة تحسين فاعلية النظام وكفائته وتلاومه تحقيقاً لفرص المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية ، حيث أن فقدان التخطيط التربوي السليم قد يفقد معه افتقاد تقديم الخدمات التعليمية العادلة المتكافئة تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية فمن أهم مظاهر عدم المساواة نمط التعليم (عبد الحي، 2006، ص63).

النخبوي وتنافيه مع مبدأ تكافؤ الفرص حيث يرى البعض ضرورة الابتعاد عن التعليم الذي يأخذ صوراً نخبوية أي انتقاء نمط خاص من التعليم كالتعليم النظامي لنخبة إجتماعية متميزة قادرة على حساب فئات عمرية أو مهنية أو من ذوى المواقع الجغرافية المتدنية، مما لا يقدم لهم تلك الفرص الحقيقية في التكافؤ والعدالة الإجتماعية المرجوة، حتى أصبح الأمر ضروري للتوجه إلى ما يعرف بالتعليم الموازي ، كما أن زيادة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي لا تعني بالضرورة تحقيق ديمقراطية التعليم وهنا يشير المنظمة اليونسكو إلى ضرورة الوفاء بشرطتين لتحقيق ديمقراطية التعليم وهما إتاحة فرص التعليم لأكبر عدد ممكن ، وإتاحة أفضل فرص للنجاح للجميع . وبما أن ديمقراطية التعليم أصبحت من مقومات الأمن القومي ، والذي يعتبر من دعائم القوي والإمكانات والخيارات التي تحمي الوطن من كل الأخطار المتطورة والمحتملة ، لذا لا يمكن تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم في ظل التعليم التقليدي بسبب المعوقات التي تعوقه ، مما يؤكد أن هناك حاجة ملحة للأخذ بأسلوب التعليم الجامعي المفتوح ، فالتعليم الجامعي المفتوح يمكن أن تكون أداة للتغلب علي عدم تكافؤ الفرصة التعليمية وفي ضوء ما سبق ، يتضح أن التحول الديمقراطي بأشكاله الجديدة والمتنوعة يعد الأكثر ارتباطاً بفكر الأفراد واتجاهاتهم نحو بقية التحديات المستقبلية، لهذا لا بد من تطوير النظم التعليمية بحيث تصبح بيئة موائمة لتوضيح أشكال تلك التحولات الديمقراطية وعلي التعليم الجامعي أن يعيد صياغته وفلسفته لتكوين سياسات وشخصيات قادرة علي القيادة والابتكار والتجديد والتعامل مع المتغيرات ، وكذلك التأكيد علي إعادة النظر في كيفية الحفاظ علي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحولات الديمقراطية سواء علي الصعيد العالمي أو المحلي، وهذا ما يؤكد أن وضع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الاعتبار من أهم الآليات المطلوبة في ظل اتجاه الدولة للتعليم الجامعي المفتوح .

المبحث الثالث

أهم المتغيرات أو التحديات المحلية :

هناك مجموعة من التحديات المحلية التي تنعكس علي المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم الجامعي خاصة وسوف تتناولها الدراسة علي النحو التالي :

أ- المتغيرات البيوجرافية:

ب البطالة

أ - العوامل البيوجرافية :

تتعدد العوامل البيوجرافية لتشمل العوامل السكانية، والتحضر أي الهجرة من الريف إلي المدن وتشمل العوامل السكانية والجغرافية مجموعة المكونات والعناصر التي تتعلق بحجم النمو السكاني وطبيعته والتوزيع

السكاني في المجتمع، ولعل من أخطار النمو السكاني تعذر تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في ظروف نمو سكاني كبير وتوجيه كثير من المساعدات والمشاريع في المجتمع إلى ما يساهم في كبح جماح الزيادة السكانية ولا ريب أن الزيادة الهائلة في أعداد من هم في سن التعليم الجامعي ، فضلاً عن التغييرات السكانية وزيادة الدخل والتمدن وتزايد الأهمية الاقتصادية للمعرفة، كل ذلك أكد علي أن التعليم الجامعي لم يعد مقصوراً علي الصفة ، بل أصبح أمراً حيوياً ضماناً لتحقيق خطط التنمية بالمجتمع . ورغم التزايد المستمر الطلاب الملتحقين بهذا المستوي التعليمي ، فلا تزال مؤشرات الالتحاق متواضعة بالنسبة للفئة العمرية المقابلة ، مقارنة ببلدان العالم المتقدمة وكثير من البلدان النامية (حسن وخرن ،مرجع سابق ،ص5-7)

كما يعد تحدي الانفجار السكاني من أخطر التحديات التي تواجه العالم حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٦٠٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٠م ليصل إلي ٨,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م ، وتستنأثر البلدان النامية بنحو 90% من هذه الزيادة والذي يمثل العالم العربي جزءاً كبيراً منها ، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة للسكان ، ولذلك تعد المشكلة السكانية أخطر مشكلة تواجه العالم حيث تعرف بأنها عدم التوازن بين معدلات التنمية الشاملة ومعدلات النمو السكاني والنظام الاقتصادي والاجتماعي أي وجود خلل بين معدلات النمو السكاني المتزايد ومعدلات نمو الموارد المتاحة (خطاب وآخرون،2002،ص343) فالزيادة السكانية في العراق دفعت بشعبة التعليم الجامعي بوزارة التعليم العالي المتخصصة إلى إصدار توجيه بزيادة أعداد الطلاب في الجامعات والعمل على زيادة أعداد الجامعات في العراق، وإنشاء الجامعات الخاصة ومراكز التعليم المفتوح وجامعة التعليم عن بعد حتى يتسنى لنا تحقيق الطلب الإجتماعي على التعليم في العراق بالشكل المرغوب فيه على قدر المستطاع.

وعند الحديث عن علاقة النمو السكاني بالنظام التعليمي في المجتمع نجد أن زيادة السكان صاحبت زيادة الطلب علي الاجتماعي علي التعليم بأنواعه ومراحله كافة ، وأصبح التعليم بقدر ما هو حق مكتسب لكل مواطن قادر علي أصبح واجباً مفروضاً علي لكي يكون مواطناً فاعلاً مسهماً في بناء مجتمعه ، وهذا بدوره قد ألقى أعباء علي النظم التربوية في مراحلها الدراسية كافة ، وفي مرحلة التعليم الجامعي والعالي تظهر خطورتها وأهميتها لأسباب عديدة يكون في مقدمتها ، وأن التوسع في التعليم الجامعي لكي يلبي الطلب المتزايد علي يعد أمراً صعباً ، وذلك لندرة الأطر البشرية من الهيئات التدريسية المؤهلة اللازمة للتدريس والبحث والتطوير والتدريب ، وبالإضافة إلي ارتفاع تكاليف التعليم العالي نتيجة التوسع الكمي بالإضافة إلي زيادة عدد المخرجات فيه عن الحاجة الفعلية لسوق العمل والتنمية والذي قد يشكل هدر في الموارد والطاقات وغيرها من جراء البطالة بأنواعها المختلفة (الحياي،2004،ص97-98). إذن نجد أنه توجد علاقة تبادلية

بين النمو السكاني والتعليم فالزيادة السكانية تؤثر علي التعليم بزيادة الطلب والإقبال عليية ، بينما يؤثر التعليم علي العامل السكاني بأنه يمكن أن يساهم في انخفاض معدلات المواليد عن طريق التوعية وتنظيم النسل ويُعد التحضر من أهم ملامح المدنية المعاصرة ، فعملية التحضر تأتي من تزايد الحراك الإجتماعي وما ينتج عنه من تغيير جوهري في النواحي التعليمية داخل الأسرة، فقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث العلمية إلي وجود علاقة إيجابية بين ازدهار العلم والتعليم وبين ارتفاع درجة التحضر، بمعنى أنه على من يرغب أن يتلقى قسطاً من هذا التعليم عليه أن يرحل إلى مدينة من المدن الكبرى سعياً إلى طلب العلم. ومما لا شك فيه أن تطور المجتمع يتأثر بنوعية سكانه وتكوينهم وقدراتهم وخبراتهم ومستوى تعليمهم وحالتهم الصحية وعاداتهم وتقاليدهم لذا يعتبر العامل السكاني من العوامل الرئيسية في التغيير الإجتماعي فزيادة السكان أو نقصهم يؤدي إلى تغيير في العلاقات الإجتماعية بين الأفراد وبالتالي تختلف الفرص (خليل،2006،ص13-15) التعليمية بينهم ومن أهم الآثار المترتبة على العوامل البيوجرافية: تتمثل في ضعف الإمكانيات والموارد التي تتمثل في وجود أعداد ضخمة من حيث الحجم، يقابل ذلك تدني الكفاءة وقلة الفاعلية الإنتاجية العلمية والعملية وما صاحب ذلك من ضعف العائد الإجتماعي، خاصة لعدم استجابة السوق للتخصصات المتوفرة .

البطالة :

تنشأ مشكلة البطالة في الأساس نتيجة لسياسات سابقة تعليمية واقتصادية ، فهي ليست ذات جذور بعيدة ، فربما ترجع إلي الستينات ، ولكن يظهر شكلها الحاد في السنوات الأخيرة في عندما بدأ دور الدولة يتقلص تدريجياً في تعيين الخريجين وبشكل غير رسمي . لهذا فالبطالة تمثل تحدياً اقتصادياً علي مستوي عال ، حيث توجد صلة قوية بين الأداء الاقتصادي وسوق العمل فقلة النمو الإنتاجي والمهني يؤدي إلي تباطؤ التوظيف وبالتالي يؤثر علي الأداء الاقتصادي الكلي (الزكي،2004،ص167) ، كما تتعدد وتتشابه العوامل التي قد تكون أهم وأخطر نتائجها انتشاراً ونمو معدلات البطالة في العراق والتي تتجسد في الزيادة السكانية والتي تضغط بعنف علي الاقتصاد المصري وموارده وتقذف بالألف الأفراد في سوق العمل ، وضعف استجابة نظام التدريب لاحتياجات سوق العمل ، والنظام التعليمي غير المخطط والذي لم ينجح في تأهيل الأفراد لسد احتياجات سوق العمل إضافة لذلك الانحياز بصورة كبيرة للتعليم العام وتجاهل التعليم الفني بأنواعه المختلفة ، سياسات تعيين الخريجين الإجباري وتحميل الشركات والجهاز الحكومي بأعداد كبيرة من العمالة التي لا تحتاج إليها ، الأمر الذي تقاوم من مشكلة البطالة المقنعة ؛ وبعض العوامل الاقتصادية والتي تتمثل في سياسيات الاستثمار التي لم تشجع الاستثمار الخاص وإقامة المشروعات الصغيرة ، والتركيز علي التوسع في القطاع العام بحيث أصبح المجال الوحيد للتوظيف، ونتيجة لسوء تخطيط مشروعات الإنتاج فقد تعثرت مشروعات القطاع العام واضطرت إلي السحل علي الكشوف والعجز عن قيام بعمليات التوزيع والنمو

الإحلال والتجديد والتطوير ، مما أثر بالسلب علي الطلب علي العمالة والعجز في تشكيل عمالة جديدة ، والعوامل الاجتماعية وتشمل الإشكالية الاجتماعية وقيم المجتمع عمالة المرأة بالإضافة إلى الاتجاهات الاجتماعية والنظرة السلبية للعمل الخاص (roman،2005،p145) تأسساً علي ما سبق ، فإن مشكلة البطالة تعد مشكلة مركبة ومعقدة ذات أبعاد مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما أنها ليست مسئولية نظام أو قطاع . محدد ، وإنما هي مسئولية تشترك فيها كافة قطاعات المجتمع .

في ضوء ما سبق من المتغيرات العالمية و التحديات المحلية أتضح أن التطور العلمي الحديث وتزايد المعلومات والتغير السريع في طبيعة المهن ، وللحصول علي تدريب جديد في ميادين أخرى أو لتحسين أوضاعهم في مجال عملة ولجأت العراقبنظام التعليم المفتوح الذي جعل التعليم الجامعي عملية مستمرة مدي الحياة فالجامعة المفتوحة لا تكتفي بفتح أبوابها للراغبين في الدراسة ، بالإضافة إلي تنمية وتحديث المخرجات كماً وكيفاً مع متطلبات المجتمع من القوي العاملة المدربة في ميادين مختلفة كما . في حل مشكلة البطالة ، ومن منطلق الاقتصاديين يؤكدون تطوير التعليم الجامعي يقلل من معدلات البطالة وبالتالي يزيد من معدلات الإنتاج فهذا ما يفرض تحدياً جديداً علي التعليم الجامعي يتطلب بذل مزيد من الجهد من أجل تطوير إعداد خريجه بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل يسهم .

النتائج والتوصيات :

- أسفرت نتائج أن التحديات المالية تعد من أهم التحديات التي تواجه العملية التعليمية ، ويرجع ذلك إلي قلة مصادر التمويل للتعليم الجامعي في العراق ، يلي ذلك التحديات المعرفية والتكنولوجية ، التحديات العلمية ، ثم يليها التحديات تتعلق بالغزو الثقافي ، التحديات المتعلقة بسوق العمل ، يليها التحديات الإدارية ، وأخيراً التحديات البشرية .
- أشارت نتائج عن أهم المشكلات التي يعاني منها الأداء التعليمي الجامعي والتي تتمثل في نقص الموارد المالية داخل الجامعات ، ضعف الجهاز الإداري بالجامعة ، عدم ملائمة سياسة القبول داخل الجامعات ، تزايد عدد الطلاب داخل الجامعة ، العلاقة بين الأستاذ والطالب ، مشكلة الكتاب الجامعي ، وأخيراً مشكلة عدم كفاءة نظام التقييم "الامتحانات داخل الجامعة .
- كما أكدت أن ضيق الموارد وضعف الإمكانيات من أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام الجامعة لتحقيق رسالتها ، يليها محدودية المناهج العلمية ، يلي ذلك عدم القدرة علي التحديث وتحقيق متطلبات التنمية ، وأخيراً ضعف القدرة علي التواصل مع متطلبات سوق العمل .

- أن الكتاب الجامعي ببرامج التعليم المفتوح لا يحقق أي تنمية فكرية أو علمية بالنسبة لهم ، كما أظهرت الدراسة أسباب عدم تحقيق الكتاب الجامعي للتنمية الفكرية ، قد يرجع ذلك إلي أن الكتاب الجامعي لا يساعد علي التجديد والابتكار ، ويركز علي الكم دون الكيف ، لا يحقق الأهداف العلمية للمقرر ، وينغلق علي محددات بعينها .

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج ببعض التوصيات أو المقترحات وذلك على النحو الآتي :

- إنشاء جامعة للتعليم الجامعي المفتوحة ، بحيث تكون مستقلة في كيانها وبنيتها وأعضائها وتجهيزاتها.. الخ .
- دراسة تجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم الجامعي المفتوح وتحليلها وتقييمها والاستفادة منها .
- العمل علي توفير آليات لضمان جودة هذا النظام ، وتقويم الأداء ، ووضع نظم لقياس القدرات العلمية للدارسين ومدى تقديمهم .
- التوعية بالإستراتيجية المقترحة لتطوير إدارة مراكز التعليم الجامعي المفتوح المصرية ومتابعة تنفيذها ، وما قد يعوق نجاحها .

المصادر :

- (1) الهلالي الشربيني الهلالي، التخطيط الإستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية ، المكتبة العصرية، المنصورة ، ٢٠٠٦م ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ٨٤.
- (2) هادية محمد رشاد أبو كيلة ، دراسات في تخطيط التعليم واقتصادية، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠١م ، ص ١٢٧.
- (3) نورمان ماكنزي وآخرون، التعليم المفتوح : النظم والمشكلات في التعليم بعد الثانوي، ترجمة صالح عزب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بعباد ، ١٩٨٧م ، ص ١٥
- (4) المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، ط ٣ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ص ٢٢٠ .
- (5) مراد صالح زيدان، تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي المفتوح في العراق ، مجلة كلية التربية ، العدد ٢٦ ، ج ١ ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢م ، ص ٨٦.

- (6) محمد منير مرسي ، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه ، دار الكتب للنشر، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ص ٢٢-٢٣ .
- (7) محمد محمد سكران ، التبعية التكنولوجية والتعليم الجامعي في العراق : الحاضر والمستقبل، مؤتمر رابطة التربية الحديثة بعنوان التعليم العالي في الوطن العربي آفاق مستقبلية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، من الفترة ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠م، ص ١٨٦ - ١٨٨
- (8) محمد سعيد سلطان ، إدارة الموارد البشرية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٩
- (9) محمد الجوهري ، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ١٥
- (10) كمال نجيب ، التعليم الجامعي وتحديات المستقبل ، دار الوفاء للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦م ، ص ٢١ .
- (11) علي أحمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٣١ .
- (12) عبد الباسط محمد حسن أصول البحث الاجتماعي ، مكتبه وهبه، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص ١٦٤ .
- (13) السيد سلامة الخميسي ، الأدب التربوي العربي : بعض قضايا التنظير والبحث والممارسة ، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر ، الإسكندرية . ٢٠٠٢م ، ص ١٨٣-١٨٤ .
- (14) سمير عبد القادر خطاب وآخرون ، التعليم عن بعد وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية ، مجلة كلية التربية ، العدد ١٠٩ ، ج ٢ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، يونيو ٢٠٠٢م ، ص ٣٤٣ ٩٠ .
- (15) سعدون رشيد الحياي ، نحو جديد للتربية والتعليم في ضوء مطالب وتحديات القرن الحادي والعشرين ، مجلة التربية ، العدد ١٤٨ ، السنة الثالثة والثلاثون ، تصدرها اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر ، مارس ٢٠٠٤م ، ص ص ٩٧-٩٨ .
- (16) رمزي أحمد عبد الحي التخطيط التربوي: ماهيته ومبرراته وأسسها ، دار الوفاء للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦م ، ص ٦٣ .
- (17) راشد القصبي ، الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي وسوق العمل ، مجلة البحوث النفسية والتربوية كلية التربية ، جامعة المنوفية ، العدد، ١٩٩٥م، ص ١٩٧ .
- (18) حسن محمد حسن وآخرون، التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، العالمية للنشر والتوزيع المنصورة ، ٢٠٠٤م ، ص ١١٩ .

- (19) جمال علي الدهشان ، ملامح إطار جديد للتعليم في الدول العربية في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية ، المؤتمر السنوي الخامس عشر : العولمة ونظام التعليم في الوطن العربي: رؤية مستقبلية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، في الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٨م ، ص ٢٩ .
- (20) بيومي محمد ضحاوي ، سلامة عبد العظيم حسين، التنمية المهنية للمعلمين مدخل جديد نحو إصلاح التعليم، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥
- (21) أحمد عبد الفتاح الزكي ، التربية المقارنة ونظم التعليم : دراسة: منهجية ونماذج تطبيقية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤م ، ص ١٦٧
- (22) احمد سيد خليل، التربية وقضايا المجتمع ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م ، ص ١٣ – ١٥ .
- (23) أحمد إسماعيل حجي ، التعليم والتربية الخلقية لألفية جديدة ، كتاب غير دوري يصدر عن المشروع القومي للتربية الأخلاقية ، السنة الثالثة العدد الخامس يناير ٢٠٠٥ ، ص ٢ .
- (24) إبراهيم محمد إبراهيم، التعليم المفتوح في جامعة عين شمس : رؤية مستقبلية ، بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي التاسع العربي الأول بعنوان التعليم الجامعي من بعد رؤية مستقبلية، مركز تطوير التعليم الجامعي ، عين شمس ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ م ، ص ١٨ . ١٤ .

(25) Schuessler ,k. f ; Quality of life research and sociology, Annual Review of Sociology, Vol. 11, 1985 .P. 131

(26) Christopher Ziguras, Educational Technology In transnational Higher Education In south East Asia : The Cultural politic Of Flexible Learning, Department Of Language And International Studies, Rmit University, 2001, ISSN, 1436 – 4522, Page 8 : 16.

(27))Wayne roman: Unemployment compensation throughout the world Comparative Analysis, W.E.up john in Statute for Elnploya ent Research, Kalamazoo, 2005, p. 145.